جمهـــورية الســـودان

تصوير / محمد صديق

السودان.. أرض الفرص الذهبية

رئيس دولة السودان عمر البشير

يُعتبرُ السودان من أكبر الدول مساحةً في أفريقيا والعالم العربي، ويتمتع بموقع جغرافي متميز يربط بين أفريقيا والعالم العربي، ويتكئُ على ثروةٍ طبيعيةٍ وبشرية واقتصادية تُضاهي مساحته المترامية، ولا تزالُ أرضه حُبلى بثروات غير مُستَغَلَّة مما دفع الكثيرين للتنبؤ له بمستقبل اقتصادي واعد، وعزز ذلك الاعتقاد اكتشافُ النفط والذهب خلال السنوات القليلة الماضية، وقد قدم السودان نموذجًا فريدًا للإيفاء باستحقاقات السلام الشامل وتضحيةً شجاعة عندما وافق على انفصال الجنوب في 2011.

ثم واصلت البلادُ نموها على الرغم من التحديات الماثلة، حيث قامت الحكومة السودانية بتنويع مصادر الدخل وانتهاج سياسات جديدة تهدف لإزالة المعوقات التي يواجهها المستثمرون الأجانب، بما في ذلك قانون الاستثمار الجديد الذي صدر لتهيئة مناخ ملائم أكثر جذبا لرؤوس الأموال الكبيرة، في الوقت الذي تستمر فيه الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين من مختلف دول العالم، حيث يحرص السودان بوجه خاص على تقوية روابطه الاقتصادية في المنطقة العربية مع شركائه التجاريين التقليديين على البحر الأحمر في الشرق الأوسط.

ويؤكد وزير الخارجية السوداني علي أحمد كرتي أن السودان يزخر بالموارد الطبيعية المتنوعة ويرحب بالمستثمرين العرب للاستفادة من الفرص المتاحة في مختلف القطاعات، مثل الزراعة، الصناعة، التعدين، النفط، الغاز والأعمال المصرفية، لا سيما أن هناك الكثير من الاستثمارات العربية الناجحة في السودان، مما يعكس حجم الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين العرب خاصة وللمستثمرين من كل أنحاء العالم بصفة عامة، مشيرًا إلى أن العديد من التقارير الدولية تؤكد امتلاك السودان الحلو لثلاث مشكلات دولية رئيسية، هي الطاقة والغذاء والماء.

وتتوافر في السودان مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، مما يجعله مؤهلا ليكون سلة غذاء العالم العربي، كما تتوافر فيه موارد أخرى، مثل الذهب والنفط والغاز والموارد المعدنية، وانطلاقا من ذلك تبذل الحكومة جهودا مقدرة لإعادة تأهيل البنيات التحتية، وتحقيق معدلات نمو عالية، وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي.

السودان – هي البلاد التي نفتخر لانها الرابط حسن النية بين القارة الأفريقية والعالم العربي – ومن المتوقع منها أن تساهم في زيادة العلاقات التجارية والاستثمارية مع العالم العربي وذلك للمساعدة في تنويع اقتصادها وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا.

ويؤكد وزير الخارجية السوداني السيد علي أحمد كرتي أن السودان أرض الفرص الذهبية لكل المستثمرين من جميع دول العالم، مشيرا إلى أن هناك الكثير من تجارب الاستثمارات التي حققت نجاحا كبيرا وأصبحت نموذجا للاستثمار الرابح في السودان، داعيا كل من يرغب في التعرف على إمكانيات السودان الحقيقية إلى زيارة السودان.

ومن جانب آخر، يعمل السودان جاهدا لتحقيق الاستقرار السياسي الشامل، حيث أعلن الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير في يناير (كانون الثاني) 2014 خططا شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والمجتمعي، التي تضمنتها مبادرة الحوار الوطني بين جميع الأحزاب والقوى السياسية في البلاد في الداخل والخارج.

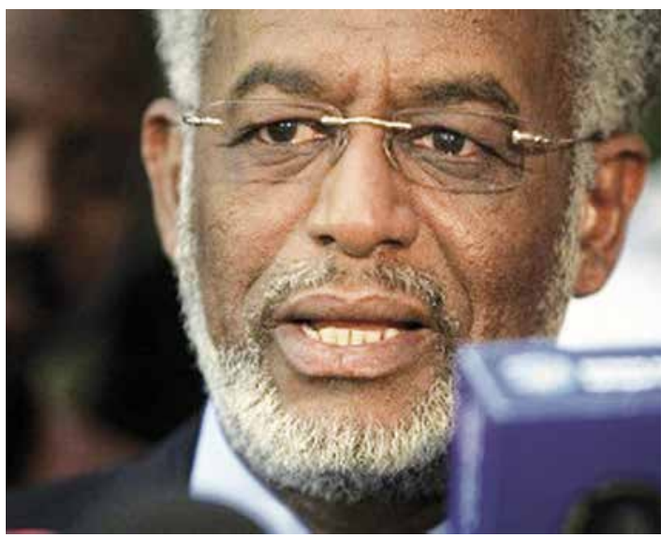

هـــل تعلـــم بـــأن؟

السودان يمتلك أكثر من 200 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة

سد مروي - لؤلؤة النيل- أكبر محطة طاقة مائية في أفريقيا

يمكن للمبادرة السودانية العربية للامن الغذائي ان تجعل السودان سلة غذاء العالم

نظم السودان العديد من المنتديات الاقتصادية والاستثمارية في العديد من دول العالم لاسيما بعض دول اوروبا مثل فيينا ومدريد وبرلين وروما وبراغ.

تعتبر شركة سكر كنانة من اكبر الاستثمارات العربية في السودان وقد أنشئت بتعاون مشترك بين السودان والكويت والسعودية والإمارات.

تحية لكم من السودان

إلى جانب دول الخليج العربي ، فإن السودان لديها شراكة قوية مع العديد من البلدان تبدأ من الصين وماليزيا و الهند و تركيا و روسيا و كوريا و باكستان والبرازيل و جنوب أفريقيا و مصر و ألمانيا و النمسا و إيطاليا و إسبانيا وفرنسا وجمهورية التشيك ، وهذه الدول لديها استثمارات ضخمة ومعاملات تجارية عديدة في السودان، ومن ثم فإن السودان ممتنة لهذه الدول وترسل لهم رسالة مليئة بالشكر والتقدير لتلك الدول التي ساهمت بشكل إيجابي وفعال في تطوير الجهود التي حدثت في السودان على مدى السنوات الـ15 الماضية. وقد تجاوز حجم الاستثمارات كل تقدير .

PROJECT TEAM:
Idil Demirel, Project Director, Fátima Ruiz, Project Coordinator, Aled Bryon, Editorial Director

"رسالتي للمستثمرين العرب هي أن الباب مفتوح لكم دائما لتأتوا وتستكشفوا فرص الاستثمارات المربحة ، فكل من يرغب في الاستثمار في السودان هو موضع ترحيب ، حيث أن الصدق هو الطريقة الوحيدة للحصول على انطباع حقيقي. فمن يأتي إلى السودان، يقع في حبها " .

علي كرتي، وزير الخارجية

علاقات متنامية بين السودان ومحيطه العربي

باعتبارها أمة عربية أفريقية ، فإن السودان تتمتع بكل الإمكانات الاقتصادية الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار من الاستفادة بالتراث الثقافي العربي العريق لإقامة روابط سياسية واقتصادية قوية مع الدول العربية الأخرى.

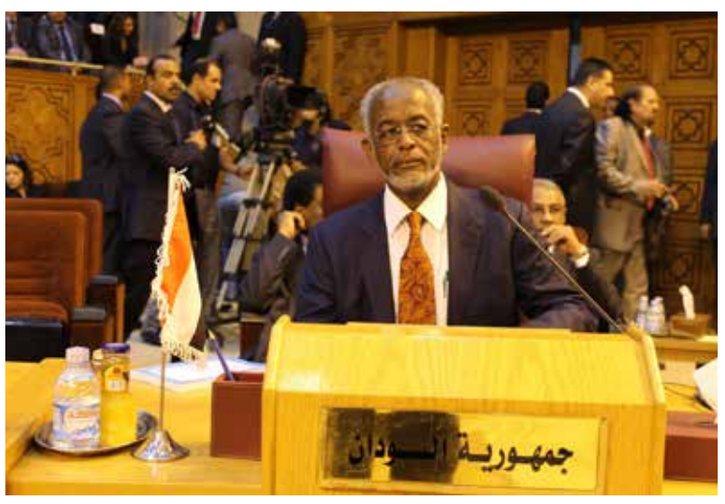

يتميز السودان بموقع جغرافي واستراتيجي مهم على الساحل الشرقي لأفريقيا مطل البحر الأحمر، ويمثل بذلك جسر التواصل بين أفريقيا والعالم العربي في المجالات كافة، وقد ظلت دول الخليج العربي تحرص بصورة متواصلة على زيادة علاقاتها التجارية والاستثمارية مع القارة الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية والكثير من الفرص الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال العربية .

ومع ذلك، إذا كان هناك بلد واحد فقط يمكنه أن يلخص الإمكانيات الاقتصادية الضخمة في أفريقيا بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة المشتركة بين المناطق الجغرافية، فمن الأرجح أنها ستكون جمهورية السودان.

وبالطبع فإن السودان كان ولا يزال مدخلا هاما للاستثمارات العربية، حيث يعتبر السودان عضوا ناشطا في جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، ويبذل جهوده بالتعاون مع الآخرين من أجل تفعيل مشروعات الوحدة الاقتصادية العربية وتطوير المؤسسات الاقتصادية الأفريقية ودعم مشروعات التعاون الاقتصادي والتنموي بين البلدان الإسلامية، ومن المعلوم أن السودان يستضيف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي كما يحظى بدعم ورعاية بنك التنمية الإسلامي في المشروعات الاقتصادية والاستثمارية.

ومن جانب آخر يشهد التوجه العربي نحو الاستثمار الزراعي في السودان تقدما مستمرا خاصة مع تزايد إقبال الشركات من دول الخليج العربي للبدء في تنفيذ مشروعات زراعية وغذائية، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في الاستمرار تنفيذا لموجهات مبادرة الأمن الغذائي العربي التي اقترحها رئيس الجمهورية وأجيزت في القمة العربية الاقتصادية مؤخرا، وتواصل البلدان العربية الاستثمار بقوة في القطاعات الاستثمارية الأخرى بالسودان، فقد أعلن وزير المالية السوداني في أبريل (نيسان) أن دول الخليج ستبدأ خلال العام استثمارات جديدة في مشاريع منها التعدين والأعمال المصرفية والخدمات والطاقة والمشروعات الصناعية، واصفا العلاقات الاقتصادية بين السودان والدول العربية بأنها إيجابية جداً، مع إعطاء تقدير خاص لمواصلة الدعم المالي العربي للسودان

وذكر أنه يتوقع المزيد من التعاون الاقتصادي في المستقبل القريب.

وفي ذات السياق يذكر أن هناك تعاونا كبيرا ومستمرا بين السودان والكويت استمر لسنوات كثيرة، حيث أكد سفير الكويت لدى السودان طلال منصور الهاجري أن بلاده تعمل على «تعزيز العلاقة القوية بين البلدين» حيث وقعت حكومة السودان والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على القرض السادس والعشرين والذي منح للسودان لتطوير قطاع المعادن، مشيرا إلى عدد من الاستثمارات الكويتية في السودان مثل الشركة السودانية الكويتية للفنادق وشركة سكر كنانة، إضافة إلى استثمارات أخرى، كما يقوم صندوق الكويت بتمويل بعض مشاريع السدود في السودان، بينما أصبحت شركة اتصالات زين الكويتية إحدى أهم شركات الاتصالات الكبرى في البلاد .

وعلى صعيد متصل تعد المملكة العربية السعودية أحد أهم شركاء السودان في مجالات التجارة والاستثمار حيث توجد استثمارات سعودية ناجحة في الكثير من المجالات، وتشجع الحكومة السعودية رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار في السودان، ويؤكد سفير المملكة العربية السعودية لدى السودان فيصل حامد المعلا أن للمملكة العربية السعودية روابط قوية وعلاقات طيبة متجذرة مع جمهورية السودان، مشيرا إلى أن السودان بلد غني بفرص الاستثمار الزراعي، والصناعي والموارد المعدنية، وحث المستثمرين السعوديين على مواصلة الاستثمار في السودان للاستفادة من تلك الفرص والميزات.

كما ساهمت الإمارات العربية المتحدة في الاستثمار بالسودان، وقدمت دعمها للمشاريع الوطنية الكبيرة خاصة في مجال تطوير البنيات التحتية، وقدمت الإمارات مساهمات فاعلة في الكثير من المشاريع الصناعية، والزراعية، إضافة إلى قطاعي التشييد والخدمات بما في ذلك الفنادق والاتصالات ويستضيف السودان عددا من البنوك الإماراتية.

وقد حققت زيارتا رئيس الجمهورية المشير عمر حسن البشير لكل من الإمارات والمملكة العربية السعودية في مارس (آذار) 2015 تحولا نوعيا نحو الدفع بهذه العلاقات نحو آفاق أرحب، وفتح المزيد من فرص التعاون الاقتصادي والاستثماري.

كما ساهم انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان والكويت برئاسة وزيري خارجية البلدين في فبراير (شباط) 2015 بالكويت في الاتفاق حول الكثير من المشروعات الهامة التي ستشهد الفترة القادمة تنفيذها .

ومن بين البلدان العربية الأخرى، تعتبر قطر أيضا داعما رئيسيا للحكومة السودانية ومن أكبر المستثمرين في مجالات كثيرة.

"موقع السودان استراتيجي للغاية فهو الجسر بين العالم العربي والقارة الأفريقية اقتصاديا وثقافيا. لعبت السودان وما زالت تلعب دورا هاما في الربط بين الدول العربية والإفريقية " .

علي كرتي، وزير الخارجية

الإجراءات المالية الجديدة توفر أوضاعاً أفضل للمستثمرين

برنامج الطوارئ الاقتصادية للحكومة السودانية يقود البلاد نحو الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما يجعلها أكثر استعدادا لتلقي فرص الاستثمار أكثر من أي وقت مضى.

شهد البرنامج الاقتصادي الإسعافي 2012 - 2015 للبلاد إجراءات فاعلة لمكافحة التضخم، ووفقا لوزارة المالية فقد تم خفض التضخم إلى أقل من 21 في المائة في 2014 بتطبيق سياسات صارمة دون الإضرار بالاقتصاد، وتشير الوزارة أيضا إلى أن التضخم تأثر بتطبيق الحكومة لزيادة قدرها 60 في المائة في رواتب القطاع العام، إضافة إلى مبادرات الدعم الاجتماعي التي أعانت 500 ألف عائلة في حاجة للمساعدة لتلبية منصرفاتهم الشهرية.

وقد بدأ الاقتصاد في التعافي، حيث سجل نموًا قدره 3,6 في المائة في 2013 (بارتفاع عن 1,4 في المائة في 2012) مدفوعا بالزراعة والتعدين، إضافة إلى التدفقات المالية من رسوم عبور النفط وكنتيجة للاتفاقات المالية الانتقالية مع جنوب السودان، ويتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي السوداني بشكل تدريجي مع زيادة الإنتاج المحلي من النفط وأن يسهم قطاعا الزراعة والذهب بصورة واضحة في زيادة الدخل القومي، وأوضح وزير المالية السوداني أن ميزانية السودان لسنة 2014 خصصت 64 في المائة من وفورات رفع الدعم للوقود لمقابلة تكلفة الزيادة في الأجور، مع توجيه 22 في المائة أخرى إلى الإعانات المالية الاجتماعية، مثل دعم العائلات الفقيرة والرعاية الصحية، وخصصت الميزانية عائدات قدرها 46,2 مليار جنيه سوداني (8,1 مليار دولار أميركي)، بزيادة قدرها 42 في المائة عن العام المالي السابق، وتعتبر ميزانية 2014 استمرارا لتعزيز الوضع المالي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع تنفيذ شبكات للأمان الاجتماعي مصممة بشكل جيد، كما يمكن أن تكون ورقة الاستراتيجية المؤقتة للحكومة لخفض الفقر وأداة لتعزيز التوظيف، إضافة إلى تعميق الإصلاح الاقتصادي الكلي.

ومن بين النشاط الاقتصادي للسودان الاستثمار في مجال الذهب والذي يعتبر من الفرص الواعدة للمستثمرين الأجانب، مما يمكن السودان أن يكون ثالث أكبر دولة منتجة للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا، وأحد أكبر 15 بلدًا منتجة للذهب على مستوى العالم، حيث تسعى الحكومة السودانية في المستقبل القريب إلى إنتاج نحو 50 طنًا من الذهب سنويا - تُقدر قيمتها بـ2,5 مليار دولار أميركي - كما تشير وزارة المالية أيضا إلى الإمكانيات الاقتصادية والاستثمارية الهائلة للسودان في مجموعة واسعة من القطاعات، مثل القطاع المالي وقطاعات الأعمال المصرفية وتوليد الطاقة والزراعة وتطوير البنى التحتية، والاتصالات والصناعات الزراعية والغذائية.

وقدم قانون الاستثمار السوداني الجديد لسنة 2014 المزيد من الإعفاءات مقارنة بقانون 1999 السابق، وتبين الأرقام ضخ أكثر من 31 مليار دولار أميركي في الاقتصاد السوداني من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الـ15 الماضية، ولتحقيق الغاية المنشودة ستستمر الحكومة في العمل على جذب المزيد من الاستثمارات والقروض الأجنبية من مختلف أنحاء العالم، مع الاستمرار في تحسين سياستها الاستثمارية والاقتصادية وتطوير البنية التحتية لضمان نجاح أكبر، ويهدف السودان من خلال هذه الاستثمارات إلى أن يكون وجهة مقصودة للاستثمار في الإقليم حيث يقود البرنامج الاقتصادي الطارئ البلاد نحو استقرار الاقتصاد الكلي، مما يجعلها أكثر استعدادًا لتلقي الاستثمارات أكثر من أي وقت مضي.

القانون الجديد للاستثمار يمنح الكثير من الامتيازات للمستثمرين الأجانب

بعد صدور التشريع الجديد والذي ينص على لا مركزية الهياكل الاستثمارية وزيادة الشفافية والكفاءة – وهو ما أدى إلى ارتفاع الاستثمارات في الشرق الأوسط – فإن السودان تتطلع الآن إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع شركائها في دول الخليج.

يسعى السودان إلى تقوية روابط أعماله التجارية مع شركائه في الخليج، وذلك بعد إجازة تشريع جديد ينص على مركزية هياكل الاستثمار ويعزز الشفافية والكفاءة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في السودان، وقد أصبح أداء الأعمال التجارية في السودان أسهل من أي وقت بفضل قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل في 2014، حيث شكل القانون قفزة نوعية نحو تحسين مناخ العمل في البلاد، وهذا ما يظهره التدفق في الاستثمارات من كثير من بلدان العالم خلال الفترة الماضية، وقد كانت الحقبة النفطية التي بدأت منذ نهاية التسعينات جاذبة للاستثمارات الأجنبية، حيث تقدر قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي جاء إلى السودان في خلال خمسة عشر عاما نحو 30 مليار دولار أميركي، وذلك بفضل كثير من الامتيازات والتسهيلات التي يوفرها القانون.

ويشير مفوض تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم إلى أن القانون سهل إجراءات بدء الأعمال التجارية، معتمدًا نظام النافذة الموحدة، حيث حدثت ثورة كبيرة في قانون ولوائح الاستثمار، مبينًا أن الهيكل اللامركزي الجديد عزز من وصول المستثمرين إلى الهيئات التنظيمية، وساعد على زيادة الشفافية والمسؤولية والكفاءة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الترويج للاستثمار في الخارج قامت وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الاستثمار والجهات الأخرى ذات الصلة، بتنظيم عدد من المنتديات الاقتصادية المهمة في بعض العواصم الأوروبية خلال السنوات القليلة الماضية (فيينا وبرلين ومدريد وروما وبراغ) وذلك بهدف تنويع الاستثمارات الأجنبية في السودان وقد نتج عن هذه المنتديات الاتفاق علي تنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية الهامة في السودان.

يذكر أن السودان ظل ولسنوات كثيرة يستقبل الاستثمارات العربية من السعودية والكويت والإمارات وقطر بصفة خاصة وكذلك الاستثمارات الآسيوية من الصين والهند وماليزيا وكوريا وباكستان وغيرها، وقد ساهمت هذه الاستثمارات التي شملت قطاعات كثيرة في رفع النمو الاقتصادي للسودان خلال تلك الفترة، ويسعى السودان لتسخير موارده الطبيعية والاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمارات ليصبح أحد أهم واجهات الاستثمار والأعمال في المنطقة.

وفي السياق ذاته يقول وزير الاستثمار السوداني، «قام السودان بتطوير قوانينه ومؤسساته إلى حد أنه بين عامي 2000 و2010، كان الوجهة الثانية في المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد المملكة العربية السعودية».

وأوضح أن الحكومة السودانية اتخذت قرارًا مهمًا بالعمل الجاد من أجل أن يصبح السودان الوجهة الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، وأن قانون الاستثمار الجديد يتضمن استثناءات إضافية ويوفر الكثير من الامتيازات والتسهيلات، ويضيف: «بأن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به خاصة بعد انفصال جنوب السودان وفي ظل البيئة التنافسية الحالية لا نزال نحتاج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مبينا أن قانون الاستثمار الجديد جاذب لرؤوس الأموال مع تطوير ما يسمى بنظام النافذة الموحدة لتسهيل الإجراءات للمستثمرين الأجانب بصفة خاصة.

ويسعى السودان في ظل وجود تشريع فعال وبنية تحتية متطورة إلى جذب الكثير من المستثمرين للاستفادة من موارده الغنية وأراضيه الواسعة وفرصه الواعدة بما يحقق لهم أعلي نسبة ربح قد تصل إلى 80 في المائة في بعض المشروعات.

قصة نجاح استثمار

شركة سور العالمية للاستثمار المحدودة والتي تأسست من قبل المستثمر التركي أوكتاي ارجان، هي مثال عظيم لاستثمارات القطاع الخاص في السودان. اوالشركة مملوكة من قبل أوكتاي ارجان، تحت اسم مجموعة أوكتاي إيركان ، والشركة دائما في توسع متزايد من حيث العدد والقدرة، وهو ما يجعل السودان تبحث عن فرص الشراكة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ، وخصوصا بين دول الخليج العربي.

تعد شركة «سور إنترناشونال إنفستمنت» المحدودة التي أنشأها المستثمر التركي أوكتاي إيردجان مثالا رائعًا على استثمار القطاع الخاص في السودان. ويزداد عدد الشركات المملوكة لأوكتاي، والتي تحمل اسم مجموعة «أو إي غروب»، وكذلك تزداد كفاءتها مما جعلها تبحث عن فرص للشراكة في أنحاء الشرق الأوسط خاصة مع دول الخليج.

وتأسس مصنع «سور ميليتري أند سيفيل كلوزينغ» للملابس في الخرطوم عام 2001 وأصبح أكبر مصنع نسيج في السودان. وتعد مجموعة صناعة المنسوجات العسكرية المتكاملة، والتي تم افتتاحها في نهاية عام 2014، أكبر استثمار في هذا المجال. وزادت الشركة، التي تخدم القوات المسلحة السودانية بشكل أساسي، حجم إنتاجها ، وحرصت على تنوعه، وبدأت في إنتاج زي رسمي ذي جودة عالية لرجال الشرطة، والإطفاء، وعمال المصانع، وطلبة المدارس، والعاملين في المستشفيات، فضلا عن إنتاج ملابس مدنية يومية للرجال والنساء والأطفال. وقال أوكتاي إيردجان، رئيس الشركة: «منذ اثني عشر عامًا كنا ننتج منسوجات للجيش، وتقاطع طريقنا منذ ذلك الحين مع طريق السودان. وقد أنشأنا مصنعنا بناء على دعوة من وزارة الدفاع السودانية عام 2001. في البداية كانت قدرتنا الإنتاجية 200 ألف قطعة سنويا ، وظلت تزداد سنويا إلى أن وصلت حاليا إلى مليون قطعة».

ونتيجة التطور الكبير في الإنتاج، تم افتتاح مصنع آخر، وضخ استثمارات في الآلات والمعدات تستخدم بها تكنولوجيا متطورة. وأضاف قائلا: «لتقديم احتياجاتنا من القماش الخام أنشأنا مصنع نسيج في إطار شراكة مع الجيش السوداني. كذلك ابتعنا مصنعا مملوكا للحكومة، وتمت خصخصته، وأقمنا منشأة متكاملة لصناعة النسيج تشمل الغزل، والنسج، والصباغة، والخياطة وتحمل اسم (سور تيكستايل ميلز)». وأوضح قائلا: «بفضل هذا المشروع تم توفير فرص جديدة، وزاد إجمالي عدد العاملين من 1100 إلى 3500. وسوف تصبح قدرتنا الإنتاجية 38 مليون متر من القماش. وأنشأنا تحت شعار (القطن للزي الرسمي) أول منشأة متكاملة لصناعة الملابس العسكرية في العالم».

ولا تساعد مثل تلك التطورات إيردجان في تطوير أداء الشركة فحسب، بل تساعد دولة تستهدف توفير فرص عمل وتجارة متنوعة بعيدا عن قطاع النفط. لذا يمكن للمرء القول إن «سور تيكستايل ميلز» تضطلع بدور مهم في تنمية السودان صناعيا واجتماعيا واقتصاديا . وأضاف إيردجان قائلا: «سوف يبث افتتاح مصنع عصري جديد أنفاس حياة جديدة في قطاع النسيج السوداني بعد فترة تصل إلى عشرين عاما شهد خلالها السودان إغلاقا لمصانع تعمل في هذا المجال. وهذا يمثل أهمية كبيرة لنا وللدولة أيضا ، نظرا لكون هذا القطاع يقوم على القوى البشرية. وإذا ألقيت نظرة عن كثب على الدول المتقدمة صناعيًا حول العالم، ستجد أن صناعة النسيج هي التي تجذب الانتباه بشكل كبير. وتعد صناعة النسيج هي أفضل حل لمشكلة البطالة، ليس فقط لأنها تحتاج إلى قوى عاملة كبيرة، لكن أيضا لأنها تدعم قطاعات أخرى من خلال توفير فرص عمل. كذلك تتسم هذه الصناعة بالقدرة على تحفيز صناعة الطعام، والمجالات الخدمية، وصناعة السيارات، وقطاع الصحة. كذلك تعد استثمارًا مهمًا يساهم في تحقيق تقدم اقتصادي شامل في البلاد».

ومن شأن تطور صناعة النسيج في السودان أن يعزز إنتاج القطن، الذي يعد واحدا من أهم المنتجات التي تصدرها البلاد . ومنذ عشرين عامًا قبل ظهور صناعة النفط في السودان، كان القطن هو أهم الصادرات. وكان غياب الاستثمار في صناعة القطن من أسباب اعتماد السودان على استيراد المنسوجات، لكن يرى أوكتاي تغيرًا يلوح في الأفق. وأوضح قائلا: «مع تطور صناعة النسيج، من المتوقع أن يتطور إنتاج القطن أيضا لأنه يظل المادة الخام الأساسية المستخدمة في صناعة النسيج. وهدفنا هو الحد من اعتماد السودان على الواردات من المنسوجات، وفي الوقت ذاته زيادة صادرات البلاد من القطن». يحتاج هذا الشكل من التغير الإيجابي ضخ استثمارات مهمة. ومثل الشركات الخاصة الأخرى في السودان، تسعى شركة «سور إنترناشونال إنفستمنت» المحدودة إلى الدخول في شراكات مالية في الشرق الأوسط.

وأوضح قائلا: «خلال شهر يونيو (حزيران) 2013 أصبحنا شركاء للقوات المسلحة القطرية، وازدادت استثماراتنا، وقدرتنا الاستثمارية بشكل كبير. ونحن نحاول الجمع بين الفرص التي تقدمها السودان والقدرة المالية لقطر، ونعمل على إقامة أعمال مربحة بمساعدة الإدارة والمعرفة الفنية التركية. ونعتقد أننا سنقدم من خلال هذه الشراكة مثالا تحتذي به المجالات الأخرى مثل الزراعة والتعدين».

ومن شأن نجاح الشركة، التي تعد من أكبر الشركات الأجنبية التي تستثمر في السودان، أن تجذب انتباه مستثمرين آخرين من مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وأضاف قائلا: «سوف يؤدي نجاحنا إلى جذب استثمارات جديدة لمستثمرين آخرين يشاهدون ما نحرزه من تقدم هنا. وسوف يكون النجاح حليف الاستثمارات التي جاءت كثمرة لشراكات بين دول الخليج والسودان. أنا شخصيا أعتقد أنه ينبغي على المستثمرين الخليجيين القدوم إلى السودان والاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا البلد. ويفخر السودان بما يملكه من موارد طبيعية ومواد خام تعد من المتطلبات الأساسية التي تحتاجها أي بيئة استثمار جيدة».

وبعيدا عن كونه رجل أعمال ناجح، يُعرف أوكتاي باحترامه لدولة السودان، وهو رئيس عدة شركات تعمل في مجالات متعددة مثل الزراعة، والبناء، والسياحة، والتجارة، باسم مجموعة «أو إي غروب». وهو كذلك مستشار فخري لتركيا ، وعضو المجلس الاستشاري للمواطنين الأتراك الذين يعيشون في الشرق الأوسط وأفريقيا .

الاستثمارات العربية تعزز القطاع المصرفي السوداني

«السودان محظوظة جدا حيث أن لديها كل هذه الموارد الطبيعية ، إذ لديها الأرض والعناصر الأساسية لرأس المال ولديها العمالة ، علاوة على اللوائح الحكومية الملائمة وهو ما يسهم في خلق قصة نجاح لأي استثمار»

فيصل عباس فضل، نائب المدير العام لبنك الخرطوم

«بنك فيصل الإسلامي يوجد هنا في السودان. فنحن هنا للاستثمار ونحن نعتقد أن السودان ادرة على الاستثمار و أبوابنا مفتوحة لها ونحن هنا للمساعدة وتنمية استثماراتنا»

علي عمر إبراهيم فرح، المدير العام لبنك فيصل الإسلامي

بفضل تنامي الاستثمارات العربية في القطاع المالي السوداني والتي أصبحت تضم الآن 13 من البنوك العربية، وهو ما جعل هذا القطاع سريع النمو ، كما أسهم في زيادة حجم التجارة والاستثمار في البلاد ، فضلا عن أنه أعطى قدرات مالية أكبر لعامة الشعب السوداني.

المصارف العربية في السودان

1) بنك الخرطوم (مستثمرون من الإمارات العربية المتحدة ومستثمرون آخرون)
2) يونايتد كابيتال بنك (مستثمرون كويتيون وسعوديون)
3) مصرف أبو ظبي الإسلامي (مستثمرون من الإمارات العربية المتحدة)
4) بنك أبوظبي الوطني (مستثمرون من الإمارات العربية المتحدة)
5) بنك قطر الوطني (مستثمرون من قطر)
6) مصرف قطر الإسلامي (مستثمرون من قطر)
7) بنك بيبلوس (مستثمرون من لبنان)
8) البنك السعودي السوداني (مستثمرون من السعودية)
9) البنك السوداني الفرنسي
10) مصرف السلام (مستثمرون من الإمارات العربية المتحدة ومن الكويت)
11) البنك الوطني المصري السوداني (مستثمرون من مصر)
12) بنك الجزيرة الأردني (مستثمرون من الأردن)
13) بنك فيصل (مستثمرون من السعودية)
14) البنك العربي (مستثمرون من الأردن)
15) بنك النيل الأزرق المشرق

لم يقتصر دور البنوك العربية التي تمثل مستثمرين من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والأردن ولبنان ومصر على القطاع المالي، لكنها ساهمت بصورة مباشرة في توفير رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار في مجالات مختلفة، ويقول المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني علي عمر إبراهيم إن البنك يستثمر في السودان لقناعته بالإمكانيات والفرص المتاحة، مؤكدا ترحيب البنك بتمويل المشروعات الاستثمارية الواعدة.

وعلى الرغم من صغر القطاع المصرفي في السودان نسبيًا مقارنة بالمعايير الدولية والإقليمية، فإنه ينمو بسرعة كبيرة بمشاركة المصارف العربية، وساهمت سلسلة الإصلاحات الأخيرة التي أدخلتها الحكومة على تحسين أداء القطاع المصرفي، خصوصا في المساهمة في دعم المشروعات الإنتاجية والتي تحقق نموا اقتصاديا مطردا.

وعلى صعيد متصل أسهم المصرف السعودي السوداني في الخرطوم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية، ويوفر المصرف الذي تبلغ حصة السعودية فيه 22 في المائة (مع مساهمين من بينهم شركة الطيران السعودية)، خدمات المراسلة، والتجارة الخارجية والاستثمار، إضافة إلى الخدمات المصرفية التجارية الأخرى، يقول المدير العام عبد العليم الأمين محمد: «بدأ المصرف عمله في الخرطوم في 1983، ومنذ ذلك الحين ينظر المستثمرون السعوديون إلى السودان كإحدى النقاط المركزية لاستثماراتهم»، مؤكدا أن «السودان يملك إمكانيات هائلة وموارد طبيعية غنية، تحتاج فقط إلى الاستثمار».

وأوضح فيصل عباس فضل نائب مدير عام بنك الخرطوم أن «السودان يتمتع بكل الموارد الطبيعية والعمالة المدربة، ويحتاج إلى رأس المال».

ويعد بنك بيبلوس أفريقيا الذي بدأ العمل في السودان في عام 2003 مثالا آخر لكثير من المصارف العربية الناجحة في السودان والتي تخصصت في تسهيل الاستثمار الأجنبي والتجارة، ويقوم البنك بالأعمال المصرفية التجارية. يقول المدير العام لبنك بيبلوس أفريقيا فؤاد نيجا إن الهدف الرئيسي لعمله في السودان هو تمويل المشروعات الاستثمارية والتجارة الدولية، ويضيف: «ساهمنا في مجال الصناعة بتمويل استيراد المواد الأولية»، وزاد بالقول: «يمكننا خدمة الشركات الأجنبية العاملة في السودان أو معه، كما يمكن لأي مستثمر أجنبي الاستفادة من خدمات البنك التي تعادل من حيث الجودة تلك الخدمات تقدمها البنوك العالمية».

جدير بالذكر أن البنوك في السودان تعمل وفق النظام المالي الإسلامي، وتوفر صيغ التمويل الإسلامي في ذات الوقت ومع وجود التمويل الإسلامي، فإن إحدى الأولويات الرئيسية للمصارف العربية في السودان هي توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية والتجارية بمستويات مختلفة، ولتحقيق ذلك الهدف قام بنك السودان المركزي في 2007 بإنشاء وحدة التمويل الأصغر، وتطلب ذلك أن تنشئ كل البنوك التجارية في السودان منافذ للتمويل الأصغر وأن تخصص 12 في المائة من إجمالي القروض لعمليات إقراض التمويل الأصغر وفقا للوائح البنك المركزي المنظمة لذلك.

وأصبح بنك الخرطوم الذي يعد من أكبر وأقدم البنوك في السودان أحد رواد التمويل الأصغر في السودان، ويؤكد نائب المدير العام لبنك الخرطوم، فيصل عباس فضل، أن «البنك يعطي أولوية قصوى للتمويل الأصغر، ولديه كثير من قصص النجاح حول مشروعات تخفيف الفقر في السودان»، مضيفا: «إن النجاح في التمويل الأصغر دفع البنك إلى إنشاء شركة متخصصة تسمى (إرادة)، وتختص (إرادة) بمشاريع التمويل الأصغر، وقد شهدت تقدما كبيرا خلال السنوات الماضية»، وقام بنك الخرطوم إضافة لدوره الأساسي في التمويل الأصغر هذا العام بمزيد من الجهود لإتاحة فرص أكبر للحصول على التمويل.

وفي مبادرة وطنية بين قطاعي المصارف والاتصالات أعلنت مجموعة زين رائدة الاتصالات في مجال الهاتف الجوال عبر العالم العربي وأفريقيا ، في أغسطس (آب) 2014 أنها أطلقت أول خدمة مالية عبر الهاتف النقال في السودان بالتعاون مع بنك الخرطوم وتدعى «هسّا»، وهو ما أحدث ثورة في مجال المعاملات المصرفية النقالة خلال السنوات القليلة الماضية بخدمة ما لا يقل عن نحو 2,5 مليار شخص «ليس لديهم تعامل مع البنوك» يتجهون إلى هواتفهم الجوالة لسداد الفواتير، وتحويل النقود وتسلم الرواتب.

السودان سلة غذاء العالم العربي

يسعي السودان بصورة مستمرة إلى استخدام وتطوير تقنيات زراعية متقدمة للمساعدة في تعزيز قطاعاته الزراعية والحيوانية بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وإذ إن السودان من أكثر المناطق الصالحة للزراعة في أفريقيا والدول العربية فقد كان دوما سلة غذاء محتملة لأفريقيا والعالم العربي، ويبذل السودان مجهودات كبيرة لتحقيق هذا الهدف بالتنسيق والتعاون مع أشقائه العرب وأصدقائه في مختلف بلدان العالم.

وعلى الرغم من اهتمام السودان باستثمار موارده النفطية والمعدنية الهائلة فإن الزراعة لا تزال تشكل الميزة النسبية الحقيقية للاقتصاد السوداني، فلم يعد السودان يعتمد على عائدات تصدير النفط حيث جددت الحكومة التركيز على الزراعة وتطوير الأعمال الزراعية مما أسهم في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة في هذا المجال، كما يعمل السودان بشكل نشط علي زيادة الإنفاق العام على الزراعة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر عدد من المبادرات وبتقديم المزيد من التسهيلات والحوافز الاستثمارية، علما بأنه تتم زراعة نحو 20 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان والتي تشكل 57 في المائة من مساحة البلاد مما يتيح فرصًا هائلة للمستثمرين في هذا المجال.

أوضح وزير الزراعة السوداني أن تحويل الموارد الطبيعية السودانية إلى سلع مصنعة يساعد على معالجة قضايا الأمن الغذائي في المنطقة فالسودان مستعد لمشاركة إمكانيته وموارده، مضيفا أن «السودان مستعد للشراكات خاصة مع الذين لديهم رأس المال والإدارة الجيدة والتقنيات الصحيحة والخبرة والمعرفة».

ويحظى السودان بدعم قوي من قبل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والتي تأسست في سبعينات القرن الماضي ومقرها الخرطوم، وهي هيئة استثمار إقليمية مملوكة لـ21 دولة عربية ولديها تكليف بالاستثمار في التنمية الزراعية والتعامل مع الأمن الغذائي للمنطقة، وقد أسست الهيئة عددا من الشركات الزراعية التي تعمل في مجالات الإنتاج الزراعي، والخدمات الزراعية، والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي.

في ظل هذا التطور الملحوظ في القطاع الزراعي، أعلنت وزارة الاستثمار السودانية في العام الماضي أنها منحت البحرين 100 ألف فدان، كما أعلنت قطر عن استثمارات هائلة في قطاع الإنتاج الزراعي في السودان، والمعروف أن هناك الكثير من المشروعات الزراعية الناجحة التي تنفذها شركات من السعودية والكويت والإمارات.

وينظر إلى السودان الذي يحتل موقعا استراتيجيا على أنه يمثل قبلة للاستثمار، حيث أوضح بحث نشرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أن الأوضاع الحالية واتجاه سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس مناخًا واعدًا للاستثمار المستدام في الزراعة السودانية، وفي ظل هذه التطورات تبدو فرص الاستثمار في السودان الآن غنية ومتنوعة، حيث تنتج الأراضي الخصبة في السودان مجموعة متنوعة من المحاصيل مثل الذرة والدخن والبقوليات والخضراوات والفواكه مثل الليمون والمانجو والبرتقال، ويشكل النيل والبحر الأحمر مصدرا رئيسًا للأسماك.

كما تعتبر تربية الماشية في المنطقة الشمالية الأكثر جفافًا النشاط الأكثر بروزا بوجود ما يقدر بـ130 مليون رأس من مختلف أنواع الحيوانات (خراف، أبقار، ماعز وإبل) فالبلاد مساهم رئيسي في سوق الماشية العالمي، كما هو الحال مع المحاصيل، فإن أغلبية صادرات ماشية السودان تصدر إلى الدول الخليجية، بينما أعلن بنك الخرطوم (مملوك لمستثمرين من الإمارات) أنه ينوي إطلاق نافذة لتمويل صادرات الماشية إلى الخليج.

ويرى وزير الثروة الحيوانية أهمية تطوير قطاع الإنتاج الحيواني في السودان للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة من ناحية اللحوم، والحليب، والسمك، والدواجن، مبينا أن نظام الرعي حر في أغلب المناطق ويستخدم العلف العضوي دون استخدام المواد الكيماوية.

ومع وجود مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتوفر أكثر من 130 مليون رأس من الماشية، يجذب السودان استثمارات ضخمة في قطاع الزراعة من الدول العربية الساعية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي.

نظرا لوجود المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ووجود أكثر من 100 مليون رأس من الماشية، فإن السودان بها استثمارات ضخمة في قطاعها الزراعي من دول الخليج ومن ثم فهي تسهم في معالجة مشكلة الأمن الغذائي

ثورة زراعية يحققها مشروع «أمطار»

يمثل مشروع «أمطار للاستثمار» المشترك بين جنان للاستثمار - التي يوجد مقرها في الإمارات العربية المتحدة - وجمهورية السودان، أكبر استثمار زراعي في السودان، وتهدف «أمطار» لأن تصبح رائدة في التنمية والزراعة وإنتاج العلف والحبوب ومحاصيل أخرى، وأن تصبح منظمة حيوية في الأمن الغذائي العالمي خاصة في العالم العربي، حيث يزيد المناخ الجاف والأراضي القاحلة من صعوبة إطعام السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة.

وكانت شركة جنان للاستثمار ومقرها أبوظبي قد وقعت في عام 2010 عقدًا مع الحكومة السودانية (60 في المائة جنان، 40 في المائة السودان) للمساهمة في الأمن الغذائي باستثمار أراضي السودان الخصبة لتحقيق هذا الهدف، وبعد توقيع الاتفاقية بدأت أمطار في تنفيذ مشروعها الزراعي من خلال استخدام تقنيات زراعية مبتكرة، فقد أمضت الشركة سنة كاملة في تحليل البيئة والتربة والمياه على نطاق واسع في السودان قبل بداية التحرك في أواخر 2011.

ويقول مدير عام الاستثمار في جنان خليل الشمري إن السودان هو البلد الذي يضمن أمن الغذاء لتوافر موارد طبيعية وإمكانيات هائلة، مشيرا إلى أن رؤية الشركة تستهدف تحقيق الأمن الغذائي للإمارات العربية المتحدة وبلدان الخليج. وأضاف: «بدأنا بـ137 ألف فدان، وتمويل البنية التحتية لنحو ثلاثين ألف فدان». ويؤكد الشمري أنه خلال السنوات العشر القادمة يمكن زراعة مليون هكتار كحد أدنى بعد التعرف على الأوضاع في السودان وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة.

وتؤكد الشركة أن استخدام التقنيات الزراعية المتطورة يمثل عاملاً أساسيا لنجاح المشروع، وتكمن مهمة «أمطار» الأساسية في أن تكون رائدة الصناعة باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في الزراعة وإنتاج منتجات عالية الجودة وزيادة الإنتاجية، لذا ألزمت الشركة نفسها باستكشاف وتطوير التقنيات والوسائل المبتكرة لتحسين الإنتاج الزراعي كما قامت بإنشاء مركز للبحوث والتنمية ونظام حديث للري.

ويوضح الشمري أن نظام الري الخاص بـ«أمطار» لا يزيد الإنتاجية فقط لكنه يساعد على توفير الطاقة فهو ابتكار حيوي في دولة نامية لا تزال تعمل لتحسين توفير الطاقة. وأضاف: «تعاونا مع شركةٍ جنوب أفريقية لإنتاج نظام ري حديث يوفر نحو 35 في المائة من الماء و30 في المائة من الطاقة ويحقق محصولاً أفضل».

وتعاونت شركة أمطار بنجاح مع مؤسسات دولية أخرى مثل شركائهم في جنوب أفريقيا، بينما أصبحت شركة جنان المجموعة الأم للاستثمار قادرة على اكتساب التجربة ونقل الخبرة من عملياتها في جميع أنحاء العالم كشركة متعددة الجنسيات، ويؤكد الشمري أن شركة أمطار هي إحدى أهم الشركات الرائدة في هذا المجال بفضل خبراتها الواسعة في قطاع الزراعة وقدراتها البشرية المميزة فضلا على أن مناخ العمل في السودان يشكل عاملا إضافيا لتحقيق نجاح المشروع وذلك لما يجدونه من تعاون بناء وترحيب كبير من جميع السودانيين.

من خلال الابتكار الزراعي، فإن شركة أمطار للاستثمار تتطلع إلى إنشاء أعمال زراعية مستدامة في السودان ومن ثم معالجة قضايا الأمن الغذائي في العالم العربي.

عصر ذهبي جديد للتعدين

مع فقدان عائدات النفط، فإن السودان أصبحت لها الأولوية في قطاع التعدين كأكبر مصدر للعملات الأجنبية لها، مع الاستثمار المربح في الذهب و التصديره ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى نمو البلاد المضطرد.

بدأت ثورة إنتاج الذهب في السودان عقب فقدان السودان لعائدات النفط، بعد انفصال دولة جنوب السودان، حيث أولت الدولة جل اهتمامها لتطوير قطاع التعدين، لا سيما قطاع إنتاج الذهب، الذي ساهمت عائداته في الآونة الأخيرة مساهمة مقدرة في الناتج القومي الإجمالي، وفي إيرادات الميزانية السنوية للدولة.

جدير بالذكر أن السودان عُرف بإمكانياته المعدنية الضخمة في مجالات الذهب والكروم والنحاس وغيرها من المعادن النفيسة، حيث تغطي أراضيه مساحة سطحية كبيرة تتنوع فيها الطبقات الجيولوجية، وتمتد عبر حدود سبع دول، إلا أنه وحتى وقت قريب لم تجرِ أي محاولات جادة للاستكشاف والإنتاج باستثناء المشروع الأولي للشركة الفرنسية - السودانية «أرياب»، في أوائل تسعينات القرن الماضي، ومحاولات التعدين الأهلي التي انتشرت أخيرا وحققت نجاحات مقدرة.

أنشأت الحكومة السودانية في عام 2010 وزارة لإدارة الموارد المعدنية في السودان من أجل تنظيم النشاط التعديني، ويقول وزير المعادن: «إن إنشاء وزارة للمعادن في 2010 شكل عهدًا جديدًا لصناعة التعدين في السودان»، مبينا أن مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي زادت إلى أكثر من 8 في المائة، وخلقت أكثر من مليون فرصة عمل، كما ساعدت على تسريع التنمية الريفية لأن احتياطيات الذهب توجد في المناطق النائية، مضيفا أن الحكومة وقعت اتفاقيات مع 105 شركات من مختلف دول العالم بدأ معظمها عمليات الاستكشاف والإنتاج، منها استثمارات محلية وأجنبية، من المملكة العربية السعودية، روسيا، المغرب، تركيا، قطر، والصين».

وقد بدأت وزارة المعادن في تطوير وتقديم مجموعة من الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، بغرض المساهمة في تطوير صناعة التعدين، ولتوجيه القطاع نحو التطبيق الصحيح لقانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين، وفي أعقاب زيادة الاستثمار والإنتاج افتتح السودان أول مصفاة للذهب في 2012، بهدف زيادة النوعية والقدرة التجارية للذهب المستخرج محليا، واستمرت المصفاة تعمل لتجويد مسارها لمقابلة أفضل المعايير حتى تجذب الذهب من الدول المجاورة لتنقيته في السودان، مما يعطي الاقتصاد دفعة إضافية، وفي 2012 حققت صادرات الذهب نحو ملياري دولار أميركي شكلت أكثر من 50 في المائة من العائدات الكلية للتصدير (مع هبوط صادرات النفط) وذلك يجعل الذهب أهم سلع الصادر، ويجعل السودان نفسه ثالث أكبر منتج في القارة بعد جنوب أفريقيا وغانا.

ويتوقع زيادة صادرات السودان من الذهب خلال الخمس سنوات المقبلة، نتيجة للاستثمار الأجنبي من شركات المعادن الكبيرة وترويج الحكومة للقطاع، بهدف أن يصبح السودان ثاني أكبر مُنتِج للذهب في أفريقيا خلال العقد المقبل، علاوة على ذلك تم تحديد مناطق شاسعة من البلاد لاستكشاف المعادن، مع توقعات بوجود احتياطيات غنية بالذهب في أغلبها.

ويتوقع وزير المعادن إنتاج 70 طنًا من الذهب عن طريق التعدين التقليدي وباستخدام التكنولوجيا المتطورة حسب خطة وزارة المعادن، وهذا مؤشر لامتلاك إمكانيات كبيرة منتشرة عبر ولايات السودان المختلفة، ويضيف وزير المعادن: «سنعمل على تعديل قانون الثروة المعدنية وتطوير التعدين لاستيعاب التطورات الجديدة، ولتشجيع المزيد من الاستثمارات في مجال نقل التكنولوجيا والبحث العلمي وبناء القدرة المؤسسية».

وتأمل الحكومة السودانية في جذب المزيد من الاستثمارات للمساهمة في رفع كفاءة القطاع، وأوضح وزير المعادن أنه «تم توقيع اتفاقية مع صندوق الكويت للحصول على مبلغ 70 مليون دولار لتأسيس مختبرات متقدمة يتم فيها تدريب اختصاصيين سودانيين، مما سيقلل زمن الاستكشاف، ويضيف دخلاً إضافيا للحكومة، وبدلاً عن إرسال العينات إلى الخارج سيمكنهم القيام بتحليلها داخل السودان».

كما تم أيضا اتخاذ إجراءات للسلامة لتفادي تعرض عمال المناجم للزئبق السام، وتقدم الحكومة في إطار الاستراتيجية الوطنية للتخلص من الزئبق نهائيا في عمليات التعدين ماكينات خالية من الزئبق، إضافة إلى إجراءات أخرى بدأ تنفيذها من أجل خطة وطنية للمحافظة على البيئة، كذلك تم تكوين وحدة شرطة لتأمين عمليات شركات التعدين ضد المهربين.

ويعتبر تأمين سلامة قطاع التعدين بلا شك ضرورية للمحافظة علي نموه وتتطلع الحكومة إلى تنويع إنتاج المعادن، ويؤكد الوزير أنه «بخلاف الذهب توجد شركات تعمل في مجال استكشاف الحديد والنحاس والكروم»، داعيا المستثمرين إلى استكشاف إمكانيات الاستثمار في المعادن الأخرى في ظل وجود احتياطات ضخمة لأكثر من 41 معدنًا في أجزاء مختلفة من السودان.

النمو السريع لصادرات الذهب لشركة تاهي في السودان

يرى رجل الأعمال التركي السيد/ تانر يلماز أن الفرص متاحة في السودان وقرر الاستثمار في مجال التعدين الى الآن.

بعد جمع البيانات في السودان خلال 18 شهرا من الدراسات الجيولوجية الموسعة، قامت شركة تاهي الدولية للتعدين التركية الجنسية بتوقيع اتفاقية امتياز مع الحكومة السودانية في عام 2010، وهي تعد الاتفاقية الأكبر على مستوى البلاد العربية الأفريقية.

منذ ذلك الحين، فإن شركة تاهي أسهمت بشكل كبير في تطوير قطاع التعدين في البلاد – حيث قامت بتوفير خبرة حقيقة - وكذلك أسهمت في الاقتصاد السوداني من خلال المساعدة على تعزيز صادرات البلاد من الذهب.

مباشرة وبعد التوقيع على اتفاقية الامتياز، بدأت شركة تاهي في الاستكشاف في يونيو 2010، واستغرق الأمر أقل من عام لاكتشاف منجم ذهب أبو سارة ، و في عام 2012 انتهت الشركة من بناء مصنع الإنتاج الأول.

ويقول الرئيس التنفيذي لشركة تاهي السيد تانر يلماز " إن الانتقال من مرحلة الامتياز الى التعدين يستغرق عادة ما لا يقل عن 9 سنوات" واضاف " ولكننا في غضون عامين أنشأنا منجما جاهز للانتاج "

توج هذا التقدم الملحوظ في يناير 2013 عندما رأت شركة تاهي أول صادراتها من الذهب من مصنعها الجديد، وهو إنجاز يعكس خبرة العاملين في الشركة سواء الأجانب والمحليين.

بعد أن دخلت الشركة فقط في أعمال التعدين في عام 2008 ، فإن هذا يعد الانجاز الأكبر حجما بالنسبة لها ، مع الوضع في الاعتبار أنه تم في وقت قصير نسبيا لتصبح الشركة لاعبا رئيسيا في السوق السوداني وفي أفريقيا فيما يتعلق بمجال التعدين .

ورغم أن الشركة تستهدف السودان لإمكاناتها المعدنية كبيرة، كما يستدل من اسمها ، فإن شركة تاهي الدولية للتعدين تخطط لاستكشاف الأسواق الواعدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية وبقية دول العالم، وكذلك في جميع أنحاء تركيا الموطن الأصلي للشركة وذلك بهدف أن تصبح شركة عالمية منتجة للذهب.

يشمل هذا الهدف أيضا والذي بدأ تنفيذه بالفعل في السودان، أن تسهم الشركة في صناعة التعدين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية من خلال توظيف أفضل المعايير البيئية المتاحة، وخلق الثقة مع السكان المحليين واحترام قيمهم.

من خلال هذا النهج في تحمل المسؤولية الاجتماعية فإن الشركة أضافت الى أهدافها الاستكشاف والانتاج والطموح . ولا تهدف شركة تاهي أن تصبح أول شركة دولية في تركيا في قطاع تعدين الذهب، ولكنها تهدف إلى أن تكون واحدة من منتجي الذهب الدوليين الأكثر أهمية في سوق الذهب في العالم.

في الوقت نفسه فإن التركيز الأساسي والعمليات الكبرى لشركة تاهي ستبقى في السودان – والتي هي واحدة من أحد أسواق التعدين الأسرع نموا في العالم وثالث أكبر منتج للذهب في افريقيا.

ويقول الرئيس التنفيذي للشركة تانر يلماز "إن السودان دولة مهمة حقا من حيث احتياطي الذهب ومن أجل الوصول إلى هذه الاحتياطيات بسرعة لا بد من القيام باستثمارات كبيرة".

"أنا كمستثمر أعتقد أنه في غضون خمس سنوات سوف يرتفع المستوى الاقتصادي للسودان من حيث الدخل ، وذلك كما كان الحال عليه قبل التقسيم (لجنوب السودان) وربما أكثر وذلك من خلال الانتشار في مختلف القطاعات ، ولهذا هو السبب جئنا للاستثمار في مناجم الذهب في هذا البلد ".

مع عمليات التعدين المستمرة لشركة تاهي فإن الإنتاج يتم الآن بمتوسط مجموعه حوالي 10000 أوقية من الذهب سنويا ، وبعد البناء وفقا لنظام الترشيح فإنه في نهاية عام 2013، يقدر أن يكون إنتاجها من الذهب أكثر من الضعف هذا العام ليصل إلى حوالي 25000 أوقية .

وأكثر من ذلك، فإن العمل بخزانات نظام الترشيح الاضافية والذي من المتوقع أن يتم الانتهاء منه في عام 2014، ومن المتوقع إنتاج الذهب الشركة ليتضاعف مرة أخرى إلى 50000 أوقية في عام 2015، ليصل مرة أخرى إلى 100،000 أوقية في عام 2016.

هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج تزداد أهمية لتزامنها مع ارتفاع أسعار الذهب العالمية خلال العامين المقبلين، ومن ثم زيادة الدخل من صادرات الذهب لكل من الشركة ولدولة السودان.

بالطبع تاهي لا تخطط لتتوقف عند هذا الحد . في ضوء الحفر الذي يتم حاليا والمعلومات الجيولوجية والإمكانات الإنتاجية الإجمالية للشركة، فإن منجم أبو سارة انتج نحو 3,5 مليون أوقية من الذهب. وهذا يعني أن هناك مساحات أكبر للتوسع في العمليات.

"نحن نعمل باستمرار وبسرعة في عمليات البحث والتطوير، ويوضح السيد يلماظ. "في السودان نريد أن ننقل معرفتنا وخبرتنا للمساعدة على خلق نظام تعديني حديث وأسلوب استثماري صديق للبيئة ويحفظ سلامة الانسان وصحته. في غضون السنتين القادمتين فإننا نخطط لزيادة قدرتنا ، جنبا إلى جنب مع المستثمرين في دول الخليج لزيادة هذه الاستثمارات واستغلال إمكانات السودان بشكل كامل ، ليس فقط بالنسبة للذهب، ولكن باستخدام الاحتياطيات الأخرى مثل النحاس والمعادن " .

شركة تاهي الدولية للتعدين هي أحد الأمثلة العظيمة للدلالة على العدد المتزايد لشركات التعدين الأجنبية التي تستثمر في السودان والتي تعد ثالث أكبر منتج للذهب في افريقيا.

إعادة تطوير صناعة النفط

تمتع الاقتصاد السوداني عام 1999 وخلال السنوات التي تلته بازدهار ضخم نتيجة للزيادة المطردة في إنتاج النفط وارتفاع الأسعار العالمية له وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 11 في المائة في 2007. ومع التطورات المتقلبة لصناعة النفط توقع الكثيرون أن يصبح السودان لاعبًا دوليًا رئيسيًا وأحد أهم المنتجين في أفريقيا.

وعلى الرغم من أن السودان الذي ضحى طواعية بـ75 في المائة من نفطه لصالح دولة جنوب السودان قد واجه عجزا اقتصاديا فإن الحكومة عملت بكل الوسائل لزيادة الاستثمارات النفطية في مربعات منتشرة في ربوع السودان.

وبعد أن اتفق السودان ودولة جنوب السودان في أكتوبر (تشرين الأول) 2013 على استئناف تدفق النفط عبر خطوط الأنابيب السودانية للتكرير والتصدير من بورتسودان ازدادت فرص الحصول على عائدات إضافية من تصدير نفط جنوب السودان.

وقال وزير النفط السوداني «إن دولة جنوب السودان بحاجة للتنمية»، مشيرا إلى ضرورة التعاون بين البلدين، وأضاف: لهذا يتدفق النفط من جنوب السودان عبر السودان إلى السوق الدولية، مؤكدا أن هناك الكثير من عقود الانتفاع في عدد من المواقع المختلفة، وأضاف: نعمل مع الشركات التي لديها الخبرة والمعرفة والقدرة المالية.

ومن المتوقع أن يزيد النمو الاقتصادي للسودان بواقع 3,9 في المائة بحلول 2017 مع زيادة استثمار النفط والإنتاج المحلي منه، وقد كشفت وزارة النفط في ديسمبر (كانون الأول) 2013 أن السودان ينتج نحو 130,000 برميل في اليوم ويخطط لزيادة الإنتاج إلى 260,000 برميل خلال الأعوام القادمة، ودعت الحكومة المستثمرين لاستغلال موارد السودان النفطية آخذة في الاعتبار الطبيعة الغنية لتلك الأماكن غير المستكشفة، حيث قامت بطرح عدة مناطق للاستكشاف في سياق حملة حكومية نشطة للترويج لمزايا سوق الطاقة السودانية، وبدأ الإنتاج بالفعل في ثلاث من تلك المناطق، إلا أن الحكومة لديها اتفاقيات أيضًا في مناطق أخرى في جميع أنحاء البلاد تجمع بين الشركات السودانية والشركات الأجنبية.

وتنظر الحكومة إلى الاستكشاف كمحفز لتوليد احتياطي العملات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل، كما أن طرح المناطق المرشحة للاستكشاف في مزادات يجذب مجموعة كبيرة من المستثمرين العالميين الذين يسعون للاستفادة من الموارد النفطية، وأوضحت وزارة النفط أنه ومع التوقعات باستمرار النفط كقوة دفع أساسية للنمو في السودان تأمل البلاد في اكتشافات كبيرة للغاز الطبيعي في المستقبل القريب، وهناك شركة سودانية واحدة تعمل حاليًا للاستثمار في الغاز الجاف الذي تم اكتشافه في 2009.

مع صادرات النفط من الجنوب المتدفقة من خلال الأنابيب والعمل على وجود دخل منتظم مرة أخرى، فإن الحكومة تغازل الآن شركات الطاقة في جميع أنحاء العالم بهذه الموارد غير المستغلة.

صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

عندما حررت السودان قطاع الاتصالات في عام 1993، فإنها تاريخيا أصبحت أول دولة عربية قامت بذلك الأمر. ومنذ ذلك الحين ، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اجتاحت أفريقيا قد ساهمت في نمو قطاع الاتصالات في السودان أكثر من أي قطاع آخر.

دخل السودان التاريخ باعتباره أول بلد عربي يحرر صناعة الاتصالات وذلك في 1993. منذ ذلك الحين ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهاتفية في النمو الاقتصادي للسودان أكثر من أي قطاع آخر، ويعتبر قطاع الاتصالات الهاتفية أسرع القطاعات نموا في القارة الأفريقية، لهذا استثمر السودان بقوة في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة وحقق في ذلك إنجازات واضحة، وقام بجذب رؤوس أموال كبيرة من القطاع الخاص.

وقد بدأ تحرير قطاع الاتصالات في 1993 وكان السودان بحسب مدير عام الهيئة القومية للاتصالات الدكتور يحيى عبد الله أن السودان أول بلد عربي يخصخص هذه الصناعة حيث بدأ الإصلاح الاقتصادي في 1993 وبدأت الحكومة بإصلاح الاتصالات وكان ينظر إليه بأنه القطاع الرئيس للتنمية»، وأضاف «كانت مجموعة سوداتل للاتصالات أول شركة خاصة للاتصالات اللاسلكية وقد حلت محل شركة اتصالات السودان العامة، وقد مهدت الخصخصة والإصلاح الطريق نحو النمو السريع في هذا القطاع، وحينما طُبقت الخصخصة كانت البنية التحتية للاتصالات سيئة جدا إذ لم يكن هنالك إلا نحو 50,000 خط هاتفي وخلال عامين فقط قفز عدد الخطوط إلى 1,3 مليون خط».

ويمتلك السودان نظام اتصالات معدا بشكل ممتاز مقارنة بالمعايير الإقليمية، ودفع الاستثمار في مجال الهاتف النقال معدل النمو من 1 في المائة في 2000 إلى 60 في المائة في 2012. وكان معدل اختراق الإنترنت 21 في المائة في 2012، وهو أعلى بكثير من متوسط معدل المنطقة جنوب الصحراء الكبرى التي تبلغ نسبتها 15,4 في المائة، في حين أدى الاتصال بكابل الألياف الضوئية تحت سطح البحر إلى التوسع في إمكانية الوصول إلى الإنترنت وقاد ذلك إلى تحسن نوعي وخفض في الأسعار.

ويوفر السودان فرصة مهمة للعاملين في صناعة الاتصالات في ظل اقتصاد متنام ونمو سكاني واستقرار سياسي متزايد مقترن بسوق غير مشبع إلى حد كبير، حيث تم إجراء الكثير من التدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار وتم مؤخرا إلغاء نسبة 30 في المائة من ضريبة الأرباح على مشغلي الاتصالات الهاتفية حتى نهاية 2015 واستبدلت بـ2,5 في المائة رسم على الدخل الكلي، وهو إجراء ينبغي أن يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات لهذا القطاع.

ومنذ إنشاء شركات للهاتف النقال (زين، إم تي أن، وأخيرا شركة الاتصالات السودانية)، أصبحت السوق أرضا خصبة للمنافسة والتفكير المستقبلي للفرص المتاحة في السوق حسبما يؤكد الدكتور التيناي خبير الاتصالات المحلية، موضحا أن «إحدى المجالات التي ستشهد استثمارات في مجال الاتصالات هي إدخال خدمات ذات قيمة مضافة، حيث توجد مساحة كبيرة للنمو في هذا القطاع، ومن المهم التأكيد أن السودان ما يزال سوقا واعدة في مجال الاتصالات».

واتفق المسؤولون في المجال على التأثير العميق الذي سيحدثه قطاع الاتصالات في الاقتصاد السوداني، ويستشهد الدكتور يحيى بعدد من الدراسات الحديثة التي تقول إن كل 10 في المائة من الاختراق للنطاق العريض تضيف 1,3 في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقول: «ليس هناك شك في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستساهم في تطوير المعرفة في السودان وسيتحقق هذا بتيسير نشر الخدمات والدفع بتلك الخدمات لتصبح أكثر فاعلية، كما أن تأثير جهود تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا القطاع سيقلل في النهاية من نسب الأمية وفي ذات الوقت يضيف إلى السوق وظائف هي في أمس الحاجة إليها».

نشاط واسع للدبلوماسية السودانية

شهدت السياسة الخارجية في السودان حراكًا دبلوماسيًا واسعًا على المستويين الدولي والإقليمي حيث استضافت العاصمة الخرطوم خلال ديسمبر (كانون الأول) الماضي، المنتدى الثاني للتعاون العربي الروسي، ومؤتمر دول جوار ليبيا الخامس، والاجتماع التشاوري السداسي لدعم وساطة الإيقاد لدفع عملية السلام في جنوب السودان بمشاركة دولية وإقليمية كبيرة.

حيث شارك وزير خارجية جمهورية روسيا الاتحادية سرجي لافروف، ووزير الدولة بوزارة الخارجية الروسية ميخائيل بقدانوف إضافة لعدد من وزراء الخارجية العرب، والمندوبين الدائمين لدى الجامعة العربية في منتدى التعاون العربي الروسي الذي عقد في الفترة من 2 - 3 من ديسمبر الماضي.

وجرت على هامش المنتدى مباحثات ثنائية سودانية - روسية تناولت قضايا وهموم المنطقة ووضع اللبنات الأساسية لحلول جذرية لها، حيث دعت للتعاون في مجالات مختلفة خاصة في مجالي النفط والتعدين.

وأعقب المنتدى انعقاد مؤتمر دول جوار ليبيا الخامس في الرابع من ديسمبر الماضي، بمشاركة كل من النيجر وتشاد ومصر والمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا، وقد صدر عن هذا المنتدى بيان ختامي يدعو إلى انتهاج الحل السياسي والسلمي لمواجهة العنف في ليبيا.

وفي إطار سياسة الانفتاح شرقًا استقبل السودان وزير الخارجية الصيني السيد وانج يي بدعوة من وزير الخارجية علي أحمد كرتي في زيارة استغرقت يومين 11 - 12 يناير (كانون الثاني) الماضي، وجرت مباحثات ثنائية، وعد الجانب الصيني خلالها باستمرار التعاون في المجالات كافة خاصة مجالات النفط والزراعة والتعدين.

وشارك السودان في مبادرة الصين للاجتماع التشاوري السداسي لدعم وساطة الإيقاد لدفع عملية السلام في جنوب السودان الذي عقد بالخرطوم في 12 يناير 2015م.

كما استضافت الخرطوم في الفترة من 13 - 16 أكتوبر (تشرين الأول) 2014 المؤتمر الإقليمي لمكافحة الاتجار بالبشر الذي حقق نجاحًا كبيرًا تمثَّل في إعلان الخرطوم الذي دعي فيه وزراء أكثر من 15 دولة إلى جانب وفود رفيعة المستوى من الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة إلى اتفاق تعاوني مشترك من أجل التصدي للظاهرة.

بورتسودان ميناء بحري يطل على العالم ومدينة اقتصادية متطورة

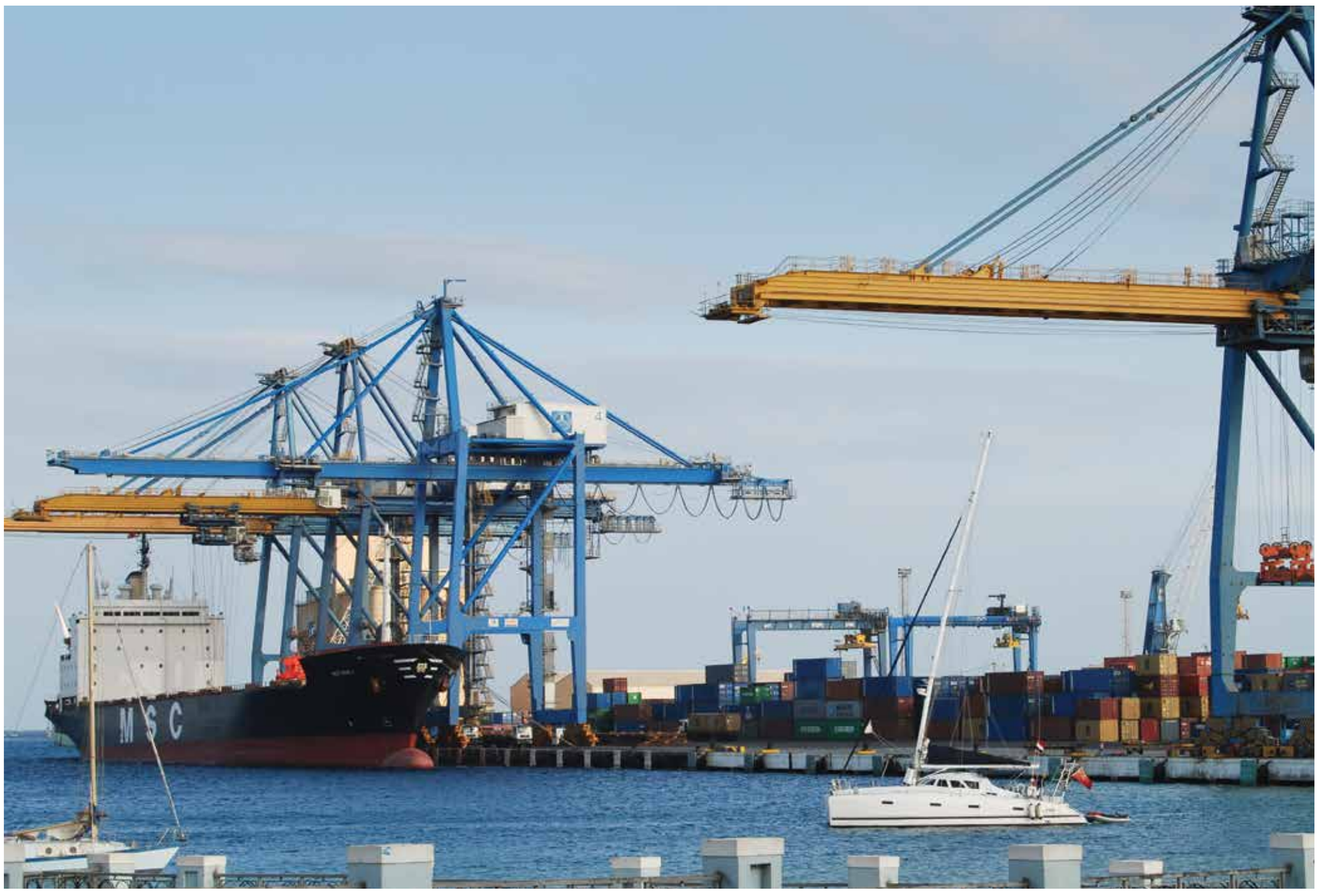

مدينة بورتسودان المطلة على ساحل البحر الأحمر ليست فقط ميناءً بحريًا لكنها تمثل منطقة جذب للاستثمار الأجنبي ووجهة سياحية وبها كثير من المشروعات التنموية البارزة بالإضافة لمصفاة نفط رئيسية، إضافة إلى كونها بوابة بحرية استراتيجية للشرق الأوسط وبقية أنحاء العالم، ويوجد بها ميناء السودان البحري الرئيسي، حيث يتم تصدير ما قيمته نحو 4 مليارات دولار أميركي من السلع كل عام عبر هذا الميناء، بينما تقدر قيمة الواردات السنوية التي يتم تفريغها فيه بـ7,5 مليار دولار أميركي، إضافة لمصفاة تكرير النفط التي تتولى نقل النفط بشكل رئيس من جنوب السودان، حيث يكرر البترول ويشحن من الأرصفة القريبة إلى جميع أنحاء العالم، وذلك يوفر للسودان مليارات الدولارات من رسوم النقل والتصدير، وفي أبريل (نيسان) 2013 وقعت حكومة السودان مذكرة تفاهم مع شركة إيطالية لإعادة تأهيل وترقية المصفاة لمقابلة الطلب المتزايد على منتجات النفط، وهناك منطقة البحر الأحمر للتجارة الحرة والتي تحتل موقعًا استراتيجيًا في نقطة مركزية تصل بين بورتسودان ومطار بورتسودان الدولي، وبدأت منطقة التجارة عملها في عام 1999 لتتزامن مع ازدهار إنتاج النفط في السودان، إضافة إلى كونها محورًا تجاريًا مهمًا فإن بورتسودان هي أيضا الوصلة المائية بين السودان والشرق الأوسط.

ميناء بور سودان - يضفي على ساحل البحر الأحمر جمالا - ليس فقط كوجهة سياحية، ولكن أيضا كمركز لوجستي ومركز استثماري متميز ومصفاة رئيسية للنفط فضلا عن كونها بوابة بحرية استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وبقية دول العالم.

وذكر الدكتور محمد طاهر إيلا والي ولاية البحر الأحمر أن بورتسودان تتمتع ببنية تحتية متطورة تشمل الطرق والسكك الحديدية والمطارات التي تسهل حركة السلع والمواطنين، مضيفا أن المنطقة التجارية الحرة (ببورتسودان) لا تخدم ولاية البحر الأحمر فقط لكنها تخدم أفريقيا، مما يعني سهولة حركة الواردات والصادرات بسهولة ويسرٍ عبر هذه المنطقة.

وبعد التوسع الكبير الذي شهدته المنطقة خلال السنوات الـ15 الماضية بدأت منطقة التجارة الحرة تستضيف مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، وتقدم ضمانات استثمارية وحوافز ضريبية لكثير من مستأجريها، وأعلنت بموجبها الحكومة في 2013 أنها تهدف إلى جذب 500 مستثمر إلى منطقة التجارة الحرة في البحر الأحمر خلال السنوات القادمة.

في الوقت ذاته يخضع الميناء لتحديث شامل وترقية تحت إشراف مؤسسة الموانئ البحرية، حيث أعلن الرئيس البشير عن مساع لتحويل ميناء بورتسودان إلى أحد أفضل الموانئ الأفريقية، وبدأت إعادة تأهيل الميناء في 2006 بمساعدة استثمارات صينية، وبعد استكمال بناء محطة طرفية جديدة تستوعب نحو 800 ألف حاوية ظهر تحسن كبير، كما ستشهد المنطقة إنشاء خط سكك حديد داكار - بورتسودان والذي سيصبح واحدًا من أكبر المشروعات التي تشهدها القارة الأفريقية ويشكل قفزة نوعية هائلة في مجال النقل البري والتبادل التجاري فيها، ويوفر لأربع دول محاطة باليابسة إمكانية الوصول إلى البحر وتزويدها بشريان حيوي من السكك الحديدية بطول 10،100 كيلومتر.

ويتميز قطاع السياحة بكثير من الإمكانيات في البحر الأحمر الذي يأمل السودان في الاستفادة من الساحل الجميل على البحر الأحمر لتحويل المنطقة إلى منتجع سياحي دولي، ويوضح إيلا «أن السياحة تعتبر أحد أهم الأولويات الاستثمارية، فالولاية تمتلك ميزة تفضيلية في هذا المجال»، وأضاف: «نشجع المواطنين والمستثمرين الأجانب على توفير المزيد من المباني السكنية مثل الفنادق والشقق والقرى السياحية وأن الولاية على استعداد لتوفير كل الامتيازات المطلوبة لتشجيع الاستثمار في البحر الأحمر».

خطة لزيادة الطاقة

يظل توفير الخدمات الأساسية كالكهرباء مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي، وتعد خدمات الكهرباء أمرا ضروريا وهي من البنود التي أولتها الحكومة اهتمامًا متزايدًا خلال السنوات الأخيرة، فقامت بتوليد مزيد من الطاقة الكهربائية، إذ كان السودان لا ينتج إلا 200 ميغاواط فقط من الكهرباء، إلا أن قدرته الإنتاجية زادت بصورة كبيرة خلال العقد الماضي وأصبح ينتج آلاف الميغاواط، مما يعنى أن الطاقة الكهربائية المتاحة الآن قد ازدادت بصورة كبيرة في المناطق البعيدة وصاحَبَ ذلك استقرار في الإمداد وتناقص حالات الانقطاع بنسبة كبيرة.

وفي الوقت الذي ساد فيه استخدام مزيج النفط بشكل تقليدي للحصول على الطاقة في السودان فإن الدفعة الأخيرة للكهرباء جاءت بشكل كبير نتيجة لزيادة الاستثمارات في قطاع الكهرباء المائية، فعلى سبيل المثال موّل الصينيون سد مروي الواقع على بعد 174 كلم في ولاية نهر النيل بمبلغ 1،2 مليار جنيه إسترليني، والذي انتهى بناؤه في 2009 مضاعفا نسبة الكهرباء المنتجة في السودان في ذلك الوقت، كما تمت تعلية سد الروصيرص على النيل الأزرق (بتمويل من مانحين خليجيين)، ليرفع نسبة الطاقة الكهربائية المولدة من السد وطاقة محطة مروي أسفل النهر، كما تعمل الحكومة على إقامة شبكة كهرباء وطنية خاصة بعد تعزيز هذه المشاريع لقدرة توليد الطاقة في السودان بشكل كبير في فترة وجيزة، والنمو الثابت للطلب على الكهرباء بين سكان البلاد الآخذين في التحول إلى المدنية، بينما حلت خمس شركات تابعة لوزارة الكهرباء والسدود في عام 2010 محل شركة الكهرباء الوطنية لكي تحمل مسؤولية توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في السودان، مع تكليفها أيضا بتحسين الكفاءة العامة وخلق بيئة أكثر جاذبيةً للمستثمرين.

ويعدُّ ربط ولايات السودان بشبكة نقل كهربائي مستقرة في 2015 إحدى المهام الرئيسية الموكلة لتلك الشركات الخمس ويلعب الاستثمار الأجنبي دورا مهما لإنجاز هذا الهدف، ومن المتوقع أن تشهد عملية تركيب خطوط النقل نموًا كبيرًا وسط فرص الاستثمار المتاحة، إذ تلقى السودان بالفعل تمويلاً من الحكومة الصينية في ما يتعلق بتطوير خطوط الكهرباء، بينما توفر دولة قطر تمويلا لخط نقل أبو حمد وهو من أحدث المشاريع، وبالنظر إلى التوقعات الكبيرة تجاه صناعة الطاقة الكهربائية في السودان ومناخ العمل الجيد، يصبح الوقت الراهن هو التوقيت المناسب لشركات توليد الكهرباء وتوزيعها للاستفادة من هذه الفرصة، فبالإضافة إلى الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها السودان لإنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المائية على نهر النيل، هناك فرصا أخرى في مجال الطاقة المتجددة، إضافة إلى خطوط النقل لدي السودان أمحطات حرارية تعمل لربط كافة مناطق غرب السودان، حسبما تقول وزيرة الدولة للكهرباء والسدود، وتضيف: «نركز على الطاقة المتجددة مثل الطاقة الحرارية والشمسية والرياح، كما نبحث في مجال الطاقة المستمدة من الكتلة العضوية والحرارة الأرضية»، ويمكن للشركات أن تعمل في مجال توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السودان الذي يقع في إقليم يتمتع بإمكانيات طبيعية، وتواصل الحكومة السودانية في ظل محدودية المشاريع في هذا المجال البحث عن تمويل أجنبي، كما يمكن استغلال المصادر الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي ليصبح مصدرا للطاقة الكهربائية.

وتحرص وزارة الكهرباء والسدود السودانية على تأكيد حاجة القطاع الخاص للاضطلاع بقيادة استراتيجية السودان للطاقة البديلة والتي يُنظر إليها على أنها مفتاح لزيادة الحصول على هذه الطاقة، وبالتالي تقليل الحرمان منها مع الأخذ في الاعتبار الفرص الكثيرة المتاحة للمستثمرين الأجانب، وقالت: «إننا نريد طاقة نظيفة ورخيصة تمكن الذين يعيشون في مناطق بعيدة عن شبكة الكهرباء الوطنية من الحصول على الكهرباء مما يسهم في تقليل حدة الفقر».

عقب تمويل دول الخليج لملحق سد الروصيرص في عام 2013 فإن السودان تتطلع إلى تسخير إمكانات الطاقة الكهرومائية الضخمة في البلاد من أجل تعزيز توليد الطاقة وذلك لخلق فرص استثمار في الطاقة المتجددة أيضا.

استخدام الفنون من أجل السلام والتعايش

أثبت "فنان السلام" الحاصل على جائزة اليونسكو والحاصل على "جائزة الثقافة العربية" الفنان علي مهدي ان المسرح له دور لا يقدر بثمن في لعب دور في تعزيز الحوار ودعم عمليات حفظ السلام، و يظهر للعالم قيمة الفنون الثقافية العربية.

تمكن الممثل علي مهدي أن يبعث الأمل والإلهام للمتضررين بمناطق النزاعات عبر استخدام الدراما والرقص والموسيقى. وأثبت أن المسرح يمكن أن يكون أداة لحل النزاعات ومكانًا لإعادة البناء والتجديد، من خلال مشروع المسرح في المناطق المتأثرة بالنزاع في السودان، حيث طاف بالمسرح في تلك المناطق مبينا أن التعرض للمسرح، إضافة إلى إكساب الثقافة بوجه عام، فإنه عامل أساسي وقوي لإعادة بناء الأحلام واستعادة ثقة الأطفال الذين تأثروا بأوضاع مأساوية بأنفسهم. بفضل هذا العمل الملهم، جرت تسمية السيد مهدي رسميًا في أكتوبر (تشرين الأول) 2012 فنان اليونيسكو للسلام لفترة عامين، وذلك في حفل رسمي أقيم في باريس، على خطى نجوم مشهورين عالميًا، مثل المغنية الكندية سيلين ديون، التي كانت ممن حصلوا على الجائزة من قبل.

«جائزة اليونيسكو لفنان السلام أعطتني الفرصة لتقديم المساعدة، ليس في السودان فقط، وليس في أفريقيا فقط، ولكن على المستوى العالمي»، كما يقول السيد مهدي.

وقد أضاف الأستاذ علي مهدي لدى تسلم الجائزة في 2012، : «إن هذه الجائزة اعتراف عالمي بتأثير الفنون، بعملي في المسرح لبناء السلام لمصلحة المجتمع وعلى وجه الخصوص الأطفال. أريدها أن تأتي بمزيد من التركيز على حاجات الأطفال في السودان. سأستخدم دوري الجديد كفنان للسلام تابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة لتشجيع البلدان العربية الغنية على توفير المزيد من الدعم للعمل مع الأطفال، وعلى العمل مع قرى الأطفال sos في الشرق الأوسط وأفريقيا». ونشير هنا أن الأستاذ علي مهدي يعمل مديرا للمنظمة الدولية لقرى الأطفال بالسودان.

بدأ مهنته في التمثيل بعد التخرج في جامعة السودان بالعمل في المسرح القومي في السودان، ونال جائزة عالمية عن فيلمه «عرس الزين» رائعة الأديب العالمي الطيب صالح وقدم خلال مسيرته الفنية التي امتدت لثلاثين عاما الكثير من الأعمال الدرامية في المسرح والإذاعة والتلفزيون. ثم أنشأ شركته المسرحية الخاصة - مركز مهدي للفنون - في أواخر ثمانينات القرن الماضي، لينتج منذ ذلك الحين أعمالاً مستقلة، كما أسس مسرح البقعة.

واستطاع السودان من خلال مسرح البقعة طيلة أربعة عشر عاما مضت، من استضافة مهرجان مسرح البقعة الدولي.. بحضور الكثير من الفنانين من أوروبا، ومن أميركا وأماكن مختلفة، بما في ذلك العالم العربي، وتنظم خلاله الكثير من ورش العمل. كما يشارك في المهرجان مؤدون دوليون وأعضاء هيئات تحكيم وأجهزة إعلام من الإمارات والمملكة العربية السعودية ومصر وغيرها. وبذلك تمكن السيد مهدي ومسرحه من الحصول على اعتراف دولي واسع. حيث شارك السيد مهدي في عروض مختلفة عبر أوروبا، بما في ذلك في أول معهد عربي في باريس، وساهمت فكرة استعمال المسرح كأداة لبناء السلام من ظهور السيد مهدي وفرقته المسرحية على مسرح لاماما في برودواي، في نيويورك.

يقول السيد مهدي: «في نيويورك، كانت هناك حلقة دراسية دولية كبيرة عن دور المسرح في السلام. وأُعِد أدائي مثالا جيدا لهذه الفكرة».

كان مثل هذا الأداء هو الذي لفت أخيرًا انتباه اليونيسكو لعلي مهدي. ففي 2010، قبل عامين من حصوله على جائزة «فنان من أجل السلام»، شرُف الممثل أيضا بالجائزة الرئيسية لليونيسكو لحرية الابتكار، إضافة إلى كونه الفائز بجائزة اليونيسكو للثقافة العربية وذلك لتشجيعه للحوار بين الثقافة العربية وثقافات العالم. بعد ذلك أصبح علي مهدي نائب رئيس المعهد الدولي للمسرح، ليساعد على إلقاء المزيد من الضوء على المسرح العربي. إذ يعتبر المعهد الدولي للمسرح أكبر منظمة للفنون التمثيلية في العالم، وقد تأسس في 1948 على يد خبراء في الرقص والمسرح، إضافة إلى اليونيسكو، وهو يجتهد من أجل مجتمع تزدهر فيه الفنون التمثيلية وفنانوها. ويدعو المعهد الدولي للمسرح لأهداف اليونيسكو للفهم المتبادل والسلام ويدافع عن حماية وتشجيع التعبير الثقافي، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو المذهب أو الانتماء العرقي. وهو يعمل من أجل هذه الأهداف عالميًا ووطنيًا في مجالات التعليم الفني، والتبادل والتعاون الدولي، وتدريب الشباب.

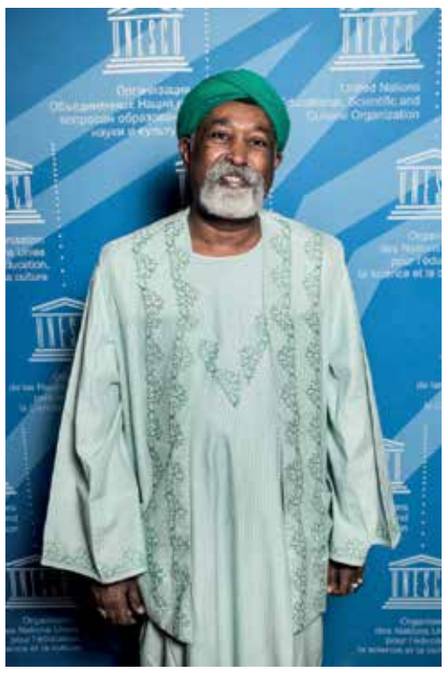

الفنان والممثل علي مهدي نائب رئيس المعهد الدولي للمسرح والحاصل على جائزة اليونسكو "فنان السلام" و " جائزة الثقافة العربية " ، قد أثبت من خلال عمله في جميع أنحاء العالم أن المسرح يمكن أن يكون أداة لتسوية النزاعات ومكانا لإعادة البناء والتجديد.

ملكة النحل تبين للنساء الطريق لممارسة الأعمال التجارية

خصائص نحل العسل معروفة جيدًا، فهو منظم جدًا، ونشط جدًا، ومنتج جدًا. بعد أن تعرفت بقوة على هذه القيم، بدأت وداد يعقوب إبراهيم بناء «عشها» الخاص من خلال شركة بناء صغيرة، سمتها عن حق «النحلة»، قبل ثلاثين سنة تقريبًا.

اليوم، نما عملها إلى إحدى الشركات الأكثر نجاحًا في البلد، بما يجعل السيدة وداد يعقوب إبراهيم بلا شك «ملكة النحل» في الصناعة السودانية وإحدى أكثر النساء نفوذًا في السودان.

تقول السيدة وداد: «عندما عدت إلى بلدي بعد الحصول على درجة الماجستير في إدارة البناء من الولايات المتحدة، بدأت شركتي الصغيرة جدًا من خلال مشروع للتمويل الأصغر. ذهبت إلى أحد البنوك وحصلت على قرض بقيمة 7 آلاف دولار أميركي لشراء خلاطة للخرسانة. وهكذا بدأت. كان ذلك في 1985. وسريعًا ما لاحظت أنه لم يكن في ذلك الوقت في السودان من يبيع شققًا، لذا بدأت العمل، وهكذا أصبحت معروفة جدًا».

تطور عملها في البناء، الذي كان ينمو بسرعة، إلى أن أصبح «مجموعة النحلة»، وامتد إلى قطاعات أخرى، من التعاقد وتطوير الإسكان، إلى العمل اليوم في مختلف مجالات النفط والغاز، والأعمال الاستشارية، وخدمات مستودعات الطيران، وخدمات محطات البنزين وتوزيع الأجهزة الإلكترونية.

شاركت مجموعة النحلة في بعض مشاريع السودان البارزة، بما في ذلك تعلية سد الروصيرص في 2013، مما زاد بشكل ملحوظ من قدرة السودان على توليد الطاقة.

من خلال مثل هذا النجاح العظيم مع شركتها، أصبحت السيدة وداد يعقوب إبراهيم معروفة كشخصية ملهمة للنساء في السودان، إضافة إلى رجال الأعمال الذكور الطموحين الذين ينظرون أيضا للسير على طريقها. السيدة وداد، مهندس مدني، لم تفز بالاحترام فقط لنجاحها في عالم يسيطر عليه الرجال، ولكن أيضا لتشجيعها النساء السودانيات الأخريات على الدخول إلى مجال الأعمال.

«عندما انتُخِبت كأمين عام للعلاقات الخارجية في اتحاد العمل السوداني، حاولت إيجاد مساحة للنساء في كل الغرف المختلفة للاتحاد. الآن، هناك نساء في كل غرفة، في التجارة، في الصناعة وفي الزراعة». ومن خلال تأييدها لسيدات الأعمال في السودان، وفي كل أنحاء العالم العربي، أصبحت وداد إبراهيم عضوًا مؤسسًا في مجلس سيدات الأعمال العرب وجامعة سيدات الأعمال العرب. بيد أن دورها في مساعدة النساء على بدء أعمالهن التجارية هو بداية مساهمتها المدهشة في المجتمع السوداني.

انطلاقًا من تصميمها على العطاء لبلدها الذي تحبه، أنشأت في 2008 بنك الأسرة، وهو مؤسسة تهدف لتوفير الفرصة لكل سوداني في الحصول على تمويل، وإعطائه فرصته لتحقيق التقدم في الحياة ويعتبر أول بنك للتمويل الأصغر في السودان»، طبقًا للسيدة وداد: «لقد وضعت مالي الخاص لبدئه، كان أقل من مليون دولار أميركي في البداية. واليوم هناك 52 فرعًا لبنك الأسرة في كل أنحاء السودان ونحن نمول أكثر من 170 ألف أسرة، برأسمال يزيد عن مائة مليون دولار أميركي». عندما تتذكر وداد كيف أُعطيت فرصتها لبدء شركتها بقرض مصرفي صغير في 1985، تقول إن بنك العائلة طريقة لترد الدين للبلد الذي أعطاها الكثير: «بدأت بخلاطة خرسانة صغيرة جدًا وأقوم الآن بأعمال كبيرة لأنه في ذلك اليوم مد لي أحدهم يد العون وأعطاني هذا الحق. هذه هي قصتي أنا، والآن أريد تقديم يد العون للسودان».

عمل وداد يعقوب إبراهيم في تنمية السودان لا ينتهي عند هذا الحد، فمن خلال مجموعة النحلة، استطاعت أيضا بناء 19 مدرسة في دارفور - إحدى المناطق الأكثر تأثرًا بالنزاع في السودان. وقد وفر هذا بدوره فرصًا لمئات الأطفال في دارفور للحصول على التعليم والفرصة في مستقبل أكثر إشراقًا.

من خلال عملها الناجح، لم تكن وداد يعقوب إبراهيم فقط مثالاً للنساء في العالم العربي، لكنها ساعدت أيضا على تنمية بلدها. فعلى الرغم من كثير من إنجازاتها، تتذكر دائمًا أنها وجدت فرصتها الكبيرة وأخذتها في السودان. وهي تحث المستثمرين على المجيء والقيام بذات الأمر. وكما تقول: «توجد بالسودان فرص هائلة ولقد قال أحدهم إن السودان هو المكان الوحيد الذي عندما تحفر فيه، ستجد شيئًا. فإما أن تجد ماء، أو نفطًا، أو ذهبًا».

"مجموعة النحلة" هي شركة مؤسسة وناجحة للغاية. وتعد وداد يعقوب إبراهيم واحدة من أكثر النساء نفوذا في السودان، واستخدمت منصبها للمساعدة في تمكين الناس في جميع أنحاء البلاد.